البيرق - الخميس ١٤ آب ٢٠٠٨ - العدد ١٩٥٣٤ - السنة ٩٧

شرح في مؤتمر صحافي البنود المتعلقة بقطاع الاتصالات في البيان الوزاري

باسيل: ملتزم السعي الى خفض تعرفة الخلوي والخصخصة
■ مسؤولية الحكومة مجتمعة السهر على تطبيق القانون ١٤٠ لصون سرية التخابر

عقد وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل، في مكتبه في الوزارة قبل ظهر امس مؤتمرا صحافيا تناول فيه برنامج الوزارة شارحا البنود المتعلقة بقطاع الاتصالات في البيان الوزاري، في حضور المدير العام للاستثمار والصيانة في الوزارة، الرئيس – المدير العام لهيئة "اوجيرو" الدكتور عبد المنعم يوسف، المدير العام للانشاء والتجهيز المهندس ناجي اندراوس، المدير العام للبريد الدكتور محمد زهير يوسف، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحاده، رئيس هيئة المالكين في قطاع الخليوي جيلبير نجار والعضوين في الهيئة المهندس كمال ابو فرحات والمحامي موسى خوري، عضو مجلس ادارة "اوجيرو" المهندس آلان باسيل ومديرين.

وقال باسيل: "كنا نتمنى الا يبدأ اول يوم عمل في الحكومة بعد الثقة في المجلس النيابي، بالحادث المأسوي في طرابلس. انه امر مؤسف جدا ان تمتد ايد غريبة كي تحاول تخريب بداية مرحلة جديدة في عمل المؤسسات".

اضاف: "اول الاهداف من المؤتمر الصحافي الاضاءة على ان في البلد مناخا غير المناخات المشحونة التي شهدناها في المجلس النيابي، هذه المناخات التي لم تسمح لنا يا للاسف ان نتكلم على قطاع مهم كقطاع الاتصالات. كما ان الفقرة المتعلقة بهذا القطاع في البيان الوزاري لم يقرأها رئيس الحكومة اثناء تلاوة البيان، مثلها مثل فقرات تتعلق بقطاعات اخرى، وتاليا لم يأخذ القطاع حقه في النقاش. ومن الواجب علي كوزير للاتصالات في حضور المديرين المعنيين ان نطلع الرأي العام على ما ورد في البيان الوزاري، وعلى التزامنا ما ورد فيه، وعلى خطة العمل التي سنعتمدها. وقد اخذ هذا البيان ما يكفي من النقاش في فقرة الاتصالات، وكل عبارة واردة مدروسة بالشكل الكافي، واخذت وقتا من التفاوض والنقاش مع رئيس الحكومة والوزراء المعنيين وكذلك مع المديرين في الوزارة وانا استمعت الى كل آرائهم.

وثاني هذه الاهداف الاعلان عن اطلاق ورشة العمل في الوزارة بما يتناسب مع هذا البيان. وثالثها الرد على سؤال كريم وجهه الي في احدى الجلسات النيابية الوزير والنائب بهيج طبارة، وكنت غائبا فيها. وكنت راغبا في الرد على سؤاله المحق بعد انتهاء رئيس الحكومة من كلمته، غير ان الصخب الذي حدث عطل الكلام امامنا". وتابع: "في البيان الوزاري ان قطاع الاتصالات هو محرك اساسي للاقتصاد الوطني، وهو امر نعنيه وندرك اهميته بالنسبة الى الاقتصاد، خصوصا انه يترافق مع الانماء المتوازن الذي هو جزء من اتفاق الطائف ولم يتحقق كما يجب. ونبغي من خلال عملنا في الوزارة ان نطال المناطق البعيدة التي تفتقر الى خدمات كثيرة اساسية كالماء والكهرباء والزفت، ونقدر على ذلك بالتكنولوجيا المتطورة. وينطلق عملنا من رؤية كاملة بعيدة المدى لقطاع الاتصالات تقوم على جملة امور منها تحرير القطاع وخصخصة ما امكن خصخصته من شركات تملكها الدولة او القدر الاكبر من هذا القطاع لنخلق حيزا كبيرا من التنافس ولنقدم خدمة افضل بأكلاف اقل الى المستهلك اللبناني. ومن شأن كل هذا ايجاد مجتمع المعلوماتية، واساسه وركيزته الفرد اللبناني الذي يملك المؤهلات البشرية والعلمية والطاقات الكافية كي يكون المجتمع اللبناني نموذجا في المنطقة على صعيد قطاع الاتصالات. ولبنان كان رائدا في هذا القطاع، وكان اول بلد في المنطقة اعتمد نظام الهاتف الخليوي، وكان له اعلى نسبة اختراق Penetration، وعلينا كمسؤولين الاسهام في ان يعود لبنان رائدا في ظل ثورة الاتصالات العالمية التي يجب ان يكون لبنان في قلبها".

استكمال تنفيذ قانون الاتصالات

هذه الرؤية البعيدة المدى يجب ان نضع لها اسسها الصحيحة، وهناك قانون الاتصالات رقم ٤٣١ الذي نفذ جزء منه والجزء الآخر لم ينفذ، واستكمال تنفيذه هو المدماك الاول للانطلاق بهذه الورشة. ذلك لا يعني ان عدم استكمال تنفيذ القانون سيكبلنا، لكن استكمال تنفيذه يوفر علينا الكثير من الامور العالقة من جراء هذا الواقع. وهذا يتطلب ببساطة جملة تعيينات في شركة اتصالات لبنان "ليبان تلكوم"، نأمل مع مجلس الوزراء ان يكون لنا القدرة على السير بها. ولا بد من ارسال الاشارة الايجابية اللازمة الى الموظفين والعاملين في الوزارة وهيئة "اوجيرو" بأن هذا القانون كما هو ملحوظ فيه ليس على حسابهم وستكون حقوقهم محفوظة من خلال تطبيقه، ويجب الا يكون لديهم أي قلق في هذا الخصوص".

خصخصة الخلوي

في مسألة خصخصة قطاع الخليوي، سبق ان بدأت الدراسات في هذا الشأن، ونحن معنيون بدرس هذا الملف واعادة النظر في الكثير من الامور الواردة فيه، إما للسير بها كما هي او لاجراء التعديلات اللازمة، وكنا واضحين في الاشارة الى التزامنا خصخصة قطاع الخليوي وغيره انما وفقا للقوانين اللبنانية وحسب المعايير الدولية وبشفافية عالية جدا، لان هدفنا الاساسي هو المواطن اللبناني، ولا نريد أي خصخصة لا يكون المواطن المستفيد الاول منها، وكذلك القطاع الخاص اللبناني، لانها عملية تهدف الى تحفيز اللبنانيين الى اخذ موقعهم الرائد في هذا المجال. ونحن نريد خصخصة تسير في الاتجاه الصحيح حتى لا نخسر موجودات الدولة التي هي نادرة ولا يمكن تعويضها حالما نخسرها، كل ذلك بهدف ان يستفيد الاقتصاد الوطني، واولا المواطن اللبناني. ولهذه العملية وقتها وظروفها، لذلك لا يجوز ان تبقى الشبكتان الخليويتان على الحال التي هما عليها. واي ورشة لتحسينهما ولزيادة طاقة الاستيعاب ولتوفير اكلاف كبيرة على كاهل المواطن اللبناني، لا تعني ابدا التخلي عن الخصخصة او تأجيلها. وورشة التحسين كان يجب ان تبدأ البارحة قبل اليوم وسط الشكاوى من خدمة الخليوي، وانا استغربت كيف ان احدا من النواب في ٢٨ ساعة من الكلام في جلسات الثقة لم يعترض او ينتقد او يسأل عن امر ما في هذا القطاع، كسوء الخدمة وغلاء الاسعار. وكنت انتظر لفتة من احد من النواب، لذلك اشكر مجددا النائب بهيج طبارة الذي اتى على ذكر هذا القطاع. اذن، تحسين الشبكتين القائمتين عملية ملحة جدا والهدف منها تقديم خدمة افضل الى المواطن وخفض الاسعار، وكذلك رفع القيمة المالية للشبكتين، لان أي تحسين سيضاعف كثيرا هذه القيمة عند الخصخصة".

* باسيل خلال مؤتمره الصحافي (دالاتي ونهرا)

اضاف:"ثمة موضوع ملح في هذا الصدد هو انتهاء العقود مع الشركتين في تشرين الثاني، وبدأنا تفاوضا معهما لنحصل على خلاصات معينة في غضون الشهر الجاري، لان الوضع لا يحتمل. واغتنم هذه المناسبة حتى اتوجه الى اللبنانيين لنعلمهم اننا حرصاء في عملية التفاوض هذه على اعطاء الشركتين حقوقهما في حال مددنا العقود، لكننا حرصاء أيضا ان تحقق الدولة الامور التي تريد تحقيقها لمصلحة المواطن من دون أي عرقلة. ولا اخفي اننا نواجه عراقيل كثيرة نريد ان نتخطاها، ولا تساعدنا على تحسين الخدمة وتوسيع الشبكتين. وهذا امر ملح جدا، اضطررنا ان نضيء عليه امس في الاعلام، لانه لا يمكن السكوت على امر كتعرفة الاتصالات الدولية المخفضة التي لم تلتزم بها احدى الشركتين منذ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ولم تلتزم حتى الآن إعادة الحقوق الى مواطنين دفعوا تعرفة اغلى من التعرفة الصادرة عن مجلس الوزراء. هذا امر لا يمكن السكوت عنه ووجهت منذ توليت الوزارة انذارين الى الشركة المعنية من غير ان تتجاوب. ابلغتنا الشركة امس انها التزمت التعرفة المخفضة، انما لا نزال في انتظار الاجراءات التي ستتخذها لاعادة الحقوق المتوجبة الى المواطنين نتيجة فارق الاسعار الذي دفعوه عندما اجروا مخابرات دولية منذ صدور قرار التعرفة الدولية المخفضة. اذن، لموضوع تمديد العقود مع الشركتين اهمية قصوى، والوصول الى حل معهما امر جيد وهو الطريق الاسهل، اما في حال لم نقدر على تمديد العقود فسنلجأ الى وسائل اخرى، والخيارات امامنا كثيرة، وباشرنا درسها بالتزامن مع عملية التفاوض مع الشركتين.

خدمات الحزمة العريضة

في مسألة خدمات الحزمة العريضة Broadband، وهي البند الثالث في البيان الوزاري، يعرف جميع العاملين في هذا القطاع ان هذه الخدمات امر ضروري للاقتصاد وللقطاع الخاص ولعمل الوزارة و"اوجيرو". وهي خدمات بدأنا تقديمها في فترة سابقة وبشكل تنافسي ونحن والقطاع الخاص. نحن حرصاء، حيال الحال الفوضوية الحاصلة، على ان نقوم مع الهيئة المنظمة للاتصالات بما يسمح لها القانون وبما يفرض علينا القانون، بعملية تنسيق سريعة لتنظيم حيز الترددات المتوفر ونعيد اعطاء التراخيص بشكل دائم لا موقت، كما هو حاصل راهنا مع الشركات العاملة والمتخوفة من عدم الثبات التشريعي. ولهذه الشركات الحق في ان تطمئن للتراخيص المعطاة لها بحيث تحدد لها عملها بالنسبة الى الترددات والى النطاق الجغرافي والى التقنيات المستعملة، وكلها امور يتوجب علينا انجازها، وهي تفتح المجال لتوسعة سعة الاتصالات داخليا، ولفتح بوابات العبور الدولية ولتأمين كل الخدمات المحروم لبنان منها. وان تحرير قطاع الاتصالات يعني اكثر ما يعني مجال خدمات الحزمة العريضة.

الشبكة الثابتة وضبط المداخيل

في الشبكة الثابتة وضبط مداخيل الدولة والبريد، وهي الفقرة الرابعة في البيان الوزاري، الجميع يعرفون ان شبكة الهاتف الثابتة تقدم خدمة مقبولة جدا، انما لا شيء يمنع ان ندخل خدمات جديدة نوفرها الى المواطنين بأكلاف مخفضة كي نسمح لغير المشتركين نتيجة الاكلاف المرتفعة ان يشتركوا. وثمة في الوزارة الامكانات اللازمة لذلك من دون ترتيب أي اكلاف اضافية على الخزينة. كما اننا في حاجة الى ضبط الكثير من مداخيل الدولة، وستتفاجأون ان نسبة الجباية هي عالية جدا، وثمة ترتيبات ممتازة جدا تؤخذ في حق من لا يدفع من المشتركين، ولا مانع من تفعيلها ايضا وتحسينها في حال كانت هناك اعتراضات معينة. لكن ثمة بعض المداخيل غير المضبوطة وهذا الامر موضوع معالجة، بدأنا درسه ويتطلب المزيد من المتابعة قبل اطلاع الرأي العام على الاجراءات الواجب اتخاذها في هذا الخصوص.

وهناك ايضا ملف التخابر الدولي غير الشرعي الذي سنفتحه بعيدا من أي اعتبار سياسي، لان هناك مداخيل مهربة عن خزينة الدولة ومستحقة لمصلحتها وتستفيد منها فئات محدودة جدا تحقق ثراء على حساب الشعب اللبناني والخزينة العامة. وهذا امر لا يمكن السكوت عنه تحت أي اعتبار سياسي. وباشرنا درس هذا الملف، وكانت الخطوة الاولى في هذا المجال ولو لم تكن سببا مباشر، فتح الاتصال المباشر مع الاراضي الفلسطينية. وهناك اجراءات اخرى سنباشر فيه في هذا المجال. كما ان ثمة مداخيل كثيرة مرتبطة بالـ SNG و الاتصال عبر الاقمار الاصطناعية وهي خدمات تستخدمها محطات التلفزة، يجب ان تضبط، لان هناك مداخيل مستحقة لمصلحة الدولة لا تجبى بالشكل اللازم. وادرك وجود عراقيل في هذا الامر لكن لدينا الجرأة والقدرة على مواجهتها.

وهناك امر يتعلق بعمل الهيئة المنظمة للاتصالات، وهو عمليات التشويش التي تحصل على الشبكة الخليوية والناتجة من استخدام البعض اجهزة لتقوية الارسال او للتشويش بطريقة مخالفة. ادرك جيدا الظروف الامنية لدى البعض التي يمكن ان تؤخذ في الاعتبار عند استعمالهم معدات للتشويش، لكن هناك حالات اخرى لا يمكن فهمها، كمثل اقدام شخص على تركيب معدات لتقوية الارسال فيحرم المنطقة المحيطة به من خدمة جيدة. وهذا امر غير مسموح، وسنسهر على وقف هذا التشويش بالتعاون مع وزارات الداخلية والدفاع والعدل والهيئات المختصة.

صون سرية التخابر

اما الفقرة الخامسة في البيان الوزاري فترتبط بالسؤال الذي طرحه النائب طبارة في مجلس النواب، وهي تتعلق بالقانون ١٤٠ الصادر في العام ١٩٩٩ والذي ينص على صون سرية التخابر، وهو حق ممنوح لكل مواطن لبناني ان يستخدم الهاتف بعيدا من أي تنصت من دون وجود أي مبرر قضائي او امني لهذا التنصت. ويحدد هذا القانون اصول اعتراض أي مكالمة ويحصرها في بندين: اما نتيجة قرار قضائي او نتيجة قرار اداري. وهذا القرار الاداري لا يشمل الرؤساء والوزراء والنواب، بمعنى ان أي اعتراض لمكالمة يجريها هؤلاء لا يمكن ان تتم الا بقرار قضائي وليس بقرار اداري، لان القرار الاداري يتخذه وزير الداخلية او وزير الدفاع ويوافق عليه رئيس مجلس الوزراء ويرفع هذا القرار الى وزير الاتصالات الذي يحيله الى الهيئة المستقلة المناط بها مراقبة تطبيق القانون، والهيئة المستقلة حددت عملية تأليفها بموجب ٣ مراسيم تطبيقية صدرت في العام ٢٠٠٥، وهي شكلت وتضم ضابطين من الجيش وقوى الامن الداخلي وموظفا من الفئة الثانية في وزارة الاتصالات. يا للاسف، لم يبدأ العمل بعد بهذا القانون من دون معرفة الاسباب.

وجوابا على النائب طبارة الذي سأل عن عدد القرارات الادارية والقضائية التي احيلت الى الوزارة، لم يحل الى الوزارة أي قرار او طلب او مراجعة منذ اقرار هذه المراسيم التطبيقية. والجميع يعرفون او يسمعون عن وجود عمليات تنصت حاصلة. اذن، هذه العمليات تتم كلها خارج القانون، ويمكن ضبطها بتطبيق القانون المذكور والمراسيم التطبيقية. ومن حق الشعب اللبناني والوزراء والنواب والمسؤولين ان يدركوا انه يمكن اجراء عمليات تنصت بطرق مختلفة لا تقتصر فقط على اعتراض المكالمة الصوتية، وذلك من خلال معرفة طريقة الاتصال ومكان اجرائه وزمانه، وكذلك عبر الرسائل القصيرة .SMS وهاتان وسيلتان من وسائل التنصت او اعتراض المكالمات. وقد لحظناهما في الفقرة الخامسة في البيان الوزاري والتي تنص على ضمان امن الشبكات والمعلومات. وهاتان الوسيلتان يجب ان تتبعا ايضا احكام القانون ١٤٠، واذا ثمة أي مراسيم تطبيقية في هذا الخصوص فيجب العمل لاستصدارها. انما هذا الامر لا يسمح لاي جهة قضائية او امنية ان تحصل على هذه المعلومات بشكل جماعي عن كل الشعب اللبناني. وعلى كل لبناني كان يعتقد انه محمي عندما يريد ارسال رسالة قصيرة، ان يدرك انه يتم الوصول الى هذه المعلومات بطرق خارجة على القانون. هذا جوابي على النائب طبارة، وكان يجب ان اقدمه امس في مجلس النواب انما لم يتح لنا ذلك".

اضاف الوزير باسيل: "ننهي الفقرة المتعلقة بالاتصالات في البيان الوزاري بالاشارة الى ان كل ورشة الاصلاح والتطوير هذه تعني الانسان اللبناني وتهدف الى خلق مشاريع وفرص عمل جديدة. واذا نجحنا في هذه الخطة او في التأسيس لها لما بعد هذه الحكومة، نكون قد اعدنا الى لبنان طاقات كبيرة مهاجرة، ونكون قد خلقنا الاف فرص العمل واتحنا قدوم استثمارات كبيرة خارجية، ونكون قد بدأنا عملية اصلاح وايجاد مشاريع خلاقة في مجالات التربية والتعليم والطب وغيرها، ونحن قادرون على ذلك لتحقيق نمو في الاقتصاد وتحسين الاداء.

هذه هي العناوين العامة، وسبق ان باشرنا درس مجموعة من المشاريع لن ادخل في تفاصيلها راهنا. وسيكون لنا مؤتمر صحافي في القريب العاجل لاعلان سياسة الوزارة في موضوع الاتصالات Policy Paper مقرونة بخطة عمل وبرنامج واضح.

واكرر ان كل هذا العمل لا يمكن ان يتحقق من دون جهود المديرين الكبار في الوزارة، والفضل لهم ايضا. وهذه الورشة معني بها كل العاملين في الوزارة و"اوجيرو"، ومن خلالها سننجح في تحفيز الاقتصاد الوطني بشكل كبير جدا. واخذت عهدا على نفسي ان لا سياسة في خدمات الاتصالات، لانها تشمل جميع المواطنين من دون تمييز طائفي او مذهبي او طائفي. ونحن نتعامل معها في هذه الوزارة على هذا الاساس".

حوار

سئل باسيل عما نشر عن تراجعه عن خفض كلفة الخليوي؟

■ نحترم كاتب المقال الاستاذ محمد زبيب، انما اعتقد انه في مقاله امس وفي رده على ردنا اليوم لم يتح له الاطلاع جيدا لا على البيان الوزاري للحكومة الراهنة ولا على البيان الوزاري للحكومة السابقة. والرد على ردنا مليء بالمغالطات. هو قال ان الحكومة السابقة التزمت خفض الاسعار، بينما هي التزمت ضبط المداخيل وتحويلها الى الصندوق الموحد في الخزينة، لكن لم يحك عن خفض للاسعار في مجال الخليوي. وفي البيان الوزاري الحالي، قال الاستاذ زبيب اننا لم نأت لا مباشرة ولا موارية على ذكر خفض الاسعار. ان كل سياستنا قائمة في الاساس على احترام المثلث الذي تحدثت عنه مرارا، واضلعه القطاع العام والقطاع الخاص والمستهلك أي اللبناني. ونحن نسعى الى تعاون بين هذين القطاعين لخدمة المواطن، وفي بالنا ان المستفيد الاول هو المواطن من دون ان يعني ذلك اننا نريد ان يخسر القطاع الخاص. في مقدمة الفقرة المتعلقة بالاتصالات في البيان الوزاري تحدثنا عن هذا التعاون الذي يؤدي الى تخفيف الاكلاف على المواطنين، وتحدثنا عن المنافسة. وفي الفقرة الثانية عن الخليوي تكلمنا على خفض الاعباء عليهم، وليس التسعيرة وفي ذلك اعتراف بأن هذا الامر عبء ومصيبة واقعة على اللبناني وسنعمل على التخفيف منها. وايضا تحدثنا في الفقرة الثالثة عن تخفيض الاسعار وفي الفقرة الرابعة عن الاسعار التنافسية. وانا ملتزم السعي الى خفض التعرفة، لان هذا الموضوع جزء من سياستي، وعلى اللبناني ان يدرك ان السعر مركب في الاساس من جزء تجاري وجزء ضريبي الذي هو الجزء الاكبر. بمعنى انه تم وضع ضريبة خليوية على الشعب اللبناني، بدلا ان تكون ضريبة على أي سلعة اخرى. لذلك من البديهي ان نسعى الى خفض الكلفة، ونحن حرصاء على الا يتم بشكل عشوائي. واذا كان كاتب المقال يريد ان يدفعني الى مزيد من التحدي فإني اشكره واقبل التحدي. ونحن نعمل بشكل جدي وعلمي لتحقيق الرابط بين السعر وبين قاعدة المشتركين وتحسين الخدمة، لاننا بتحقيقنا هذا الامر نصل الى عدم خفض واردات الخزينة، ونحن قادرون على الحفاظ على هذه المعادلة. وليس منطقيا ان يؤمن قطاع الاتصالات ٤٢٪ من دخل الخزينة، وهذا ليس اقتصادا صحيا وسليما على الاطلاق، وهو عكس الطبيعة. انما نحن حرصاء على واردات الخزينة وحرصاء بالوقت عينه على خفض الاكلاف على المواطن، ونحن ندرس امكان تحقيق هذا التوازن بشكل علمي لا عشوائي، وأحد لن يدفعنا الى خطوات ليست في وقتها لاننا ندرك جيدا ماذا نفعل، وسنصل الى ما نبغيه ويبغيه المواطن، عسى ان يتجاوب مجلس الوزراء معنا بالخطة التي نحضرها".

،سئل عن تحسين الخدمة في اداء شبكة الخليوي فقال: "هناك تراكم ادى الى اهتراء الشبكة القائمة. وهذا امر لا يتم اصلاحه بكبسة زر، بل يحتاج الى دراسات والى وقت لشراء المعدات ولتركيبها، علما ان التمويل مؤمن من الواردات، ولا شيء سيثنينا عن صرف الاموال اللازمة لتحسين الخدمة. باشرنا بهذه الآلية وطلبنا تفعيل ما كان قد بوشر به قبلنا، وبدأنا دراسات جديدة ووقعنا صرف اموال اضافية، ونحن في صدد التحضير لمشاريع كثيرة، لكن هذا الامر لا يتم بين ليلة وضحاها".

* الا يرتب هذا الامر مسؤوليات؟

■ "اعتقد انه يجب الالتفات الى الناس الذين يدفعون اضعاف ما يفترض دفعه نتيجة هذه الخدمة السيئة".

* البيان الوزاري قال ان خفض الاسعار سيكون بعد تحرير القطاع وخصخصته. هل انتم ملتزمون خفض الاسعار قبل الخصخصة او بعدها؟

■ سؤالك ليس دقيقا، لان الفقرة الثانية في البيان تتحدث عن "السير في عملية الخصخصة (...) وكذلك العمل على بذل كل الجهود لتحسين التغطية ونوعية الخدمة للمشتركين وتوسيع قاعدتهم وخفض الاعباء عليهم"، وعبارة "كذلك" تعني بالتزامن أي اليوم وليس في وقت آخر. وعند خصخصة القطاع، ستقوم الشركات التي ستربح المزايدة بتحسين الخدمة والاداء. انما اؤكد انه في حال تمت الخصخصة غدا او لم تتم، ومن الآن حتى تحصل الخصخصة واستلام الشركات التي اشترت القطاع، في كل هذه المرحلة الفاصلة، سنستغل كوزارة هذا الوقت لتحسين الخدمة.

* هل ستخفضون السعر قبل الخصخصة؟

■ "طبعا، وسنعلن هذا الامر. واشرت الى التزام واضح في هذا الشأن، ويحتاج الى الوقت الكافي لدرسه بشكل كامل. وسيتم في الوقت اللازم، وانا ملتزم انجازه في عهد هذه الحكومة".

* هل سيساعدك الظرف السياسي على تحقيق ورشة التطوير والاصلاح هذه؟

■ علي كوزير ان التزم هذه المواضيع واحارب لاجلها. والتزمت اليوم امام الاعلام وامام الرأي العام اللبناني،انما هناك جزء مرتبط بقرارات يجب ان تصدر عن مجلس الوزراء، وعندها تقع المسؤولية على الحكومة مجتمعة اذا ما مشت معي في هذه الامور او لم تمش".

* هل تعتقد انك ستواجه مشكلة في قرار خفض الكلفة؟

■ لا اعتقد، وعند مقاربة هذا الامر بشكل علمي وموضوعي ولمصلحة جميع اللبنانيين، لا ارى لماذا سيعارض احد هذا الموضوع. وانصح الا يتذرع احد بمردود الخزينة حتى يمنع على اللبنانيين حقهم بخدمة احسن وبسعر افضل".

*: متى سيشعر المواطن بتحسن في الخدمة؟

■ املك جوابا بالارقام، لكن افضل الا افصح عنه الآن. لكن الوقت ليس بعيدا".

* من هي الجهات التي تتنصت؟

■ "لست جهة قضائية او امنية. انا طرحت الموضوع كما هو واجبت على سؤال من نائب، وكانت الاجابة واضحة، واعتقد ان الجهات المعنية ستتحقق من ذلك. انما من مسؤولية الحكومة مجتمعة ان تسهر على تطبيق القانون ١٤٠. والهيئة المستقلة موجودة ويتطلب الامر بعض الاموال. لكن ينبغي على الحكومة اخذ القرار السياسي لكي تعمل الهيئة كما هو مفترض".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"